جامعـــة زيـــان

عاشور / الجلفة

مقياس :

نماذج تنموية بالعالم / د.حمود سعيدة

السنة أولى ماستر علم اجتماع تنظيم وعمل

السداسي الثاني

# نموذج التنمية بالجزائر

السنة الجامعية 2019/2020

**التنمـــية بالـــــــــــــــــجزائر**

**تمـــــهيد**

لقد اختارت الجزائـر الانضـمام إلـى التيـار الاشـتراكي بعـد حصـولها علـى الاستقلال ، بحيث تجلـى هـذا الخيـار فـي مبـاديء جبهـة التحريـر الـوطني ،وذلك تبعا للتفكير الايديولوجي الاقتصادي للاشـتراكية ، الـذي يقـوم علـى الصناعات الثقيلة وعلى تحقيق التشغيل الكامل للقـوى العاملـة مسـتلهمة تفكيرهـا الأيـديولوجي مـن أعمـال الاقتصـادي الفرنسـي G.deberni " إذ تشير الفكرة الأساسية لهذا النموذج إلى أن أي محاولة جيدة للتخلص مـن وضـعية التخلـف والاسـتعمار لابـد مـن أن تعتمـد إسـتراتيجية اقتصـادية واجتماعيـة شـاملة ، وتـوفير هـذه الأخيـرة الشـروط الضـرورية للتحقيـق، ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي بمخطط طويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية وشكل ما يسمى الصناعات المصنعة "

وتبعا لذلك فالإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الجزائر، دارت حول خلق فرص العمل واستيعاب القوى العاملة من خلال اعتماد سياسة المخططات التنموية

**1- <u>مرحلة بعد الاستقلال:</u>**

إن من بين أهداف التنمية الاجتماعية التي أنتجتها الجزائر بعد الاستقلال وهي إحداث فرص عمل لكل الجزائريين القادرين عليه من أجل القضاء على البطالة خاصة بعد الاستقلال لاستفحال ظاهرة البطالة أولا وكذا ضعف الكفاءة اليد العاملة الجزائرية ثانيا و لذلك فقد كانت السياسة المتبعة للقضاء على هذه الظاهرة تهدف إلى :

أ- توفير فرص العمل لكل السكان القادرين على العمل و السعي لأن تكون فرص العمل الجديدة منتجة قدر الإمكان .

ب-العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات و الكفاءات اللازمة لقيام بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

جدول رقم :**يوضح الاستخدام و البطالة في عام** 1966

| السكان | زراعة | قطاعات أخري | المجموع |
|---|---|---|---|
| عدد السكان | 6300 | 5520 | 11820 |
| سكان نظريا قادرين على العمل | 1300 | 1180 | 2480 |
| سكان مستخدمون | 870 | 850 | 1720 |
| عاطلون عن العمل | 430 | 330 | 760 |
| نسبة البطالة | 33% | 28% | 30.6% |

المصدر الإحصاء العام

1966←الوحدة بالألف

إن سنة 1966 هي بداية مرحلة تنفيذ المخططات التنموية الثلاثة كم أنها تعتبر الفترة بدأت الجزائر تدخل في مرحلة التسير الذاتي وذلك تبعا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفها الاستعمار ،فأول التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة هي التحدي بين الخيار ين الصناعات الثقيلة أو الخفيفة بحيث لم تكن للجزائر قاعدة أيديولوجية غداة الاستقلال سوى بعض البرامج والمواثيق وأهمها:

1- برنامج طرابلس: تم إعداد من طرف مجلس الثورة 1962و الذي ينص على أن التنمية الحقيقية للبلد على المدى الطويل الوثيق الصلة بإقامة الصناعات الأساسية اللازمة لسد حاجيات الزراعية العصرية أي إعطاء الوزن الثقيل للصناعة الثقيلة.
2- ميثاق الجزائر: أعدته جبهة التحرير الوطني في أبريل 1964 و يهدف أساسا إلى تنمية صناعية من خلال خلق مناصب عمل جديدة في حدود الإمكانيات المتاحة
3- الميثاق الوطني 1976 : الاهتمام بالتصنيع سنة 1976 وتم اعتماد الأهداف التالية -الاهتمام بخلق مناصب شغل.
- إعادة التوزيع العادل للدخل.
- التنسيق بين مختلف الصناعات التقليدية.

4- الميثاق الوطني سنة 1986 : و قد حدد فيه أهداف التنمية الصناعية من خلال تزويد البلاد بصناعة شاملة متوازية من خلال:
- إعطاء الدور الأساسي لصناعة و سائل التجهيز .
- تحقيق التكامل الانسجام بين الصناعة والقطاعات الأخرى.
تطوير قطاع الطاقة ليكون مصدر التراكم العملية الصعبة [21]
وعلى هذا الأساس فقد كان لزاما على الاقتصاد الوطني استحداث مناصب شغل.

جدول: **يوضح تطور الوظائف الجديدة التي ينبغي إحداثها لعام** 1977

| عدد الوظائف | 1977-1979 | 1980-1984 | 1985-1990 |
|---|---|---|---|
| عدد الوظائف المناسبة مع عدد العاطلين بين 15-16سنة | 148356 | 1458310 | 1876831 |
| | 1222681 | 1458310 | 1876831 |
| أقل من 21عام | 25.8% | 26.6% | 25% |
| أقل من 25 عام | 45.4% | 46.9% | 45.8% |

المصدر:الإحصاء العام للسكان والسكن

إن هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال توحي بالحاجة إلى تطوير الاقتصاد الوطني و ذلك باعتماد خلق فرص العمل بنسبة 30.6% سنة 1966 ،فضمن هذا المنظور كان الانشغال الكبير منصبا على اعتماد التنمية قائمة على التصنيع رغم ضعف الإمكانيات المادية و البشرية ( الإطارات الكفأة )

جدول رقم: **يوضح تطور العمال الصناعيين (1966-1985)**

| االقطاعات | 1966 | 1985 | ***نسبة الزيادة*** |
|---|---|---|---|
| الصناعة | 80.000 | 470.211 | 487.7 |
| البناء والأشغال العمومية | 55.000 | 339.631 | 881.1 |
| المجموع | 135.000 | 1.009.824 | 648.0 |

بعيد رحيل الاستعمار لم تكن هناك قاعدة صناعية حقيقية، بحيث كانت المنشآت الصناعية التي تركها الاستعمار ذات طابع استخراجي ولم تكن صناعة تحويلية مما جعل الجزائر تفتقر ليد عاملة صناعية مؤهلة يعتمد عليها التنمية الصناعية كنموذج انتهجته الجزائر لتحقيق التنمية وفتح فرص عمل ،وذلك يرجع بالدرجة الأولى بالمستعمر الفرنسي،الذي مارس سياسة التجهيل في الجزائر و حرمان الملايين منهم من حقهم في التعليم و التكوين و هذه البيئة الضعيفة للتأهيل هي ليست القوة العاملة الكفأة عندما نقارنها بنوع التصنيع المراد تطبيقه.

ومن أجل ضمان تغطية كمية و نوعيته لقوة العمل في الجزائر و كذا لتحقيق تنمية أساسها التصنيع ثم خلق برامج تقوم على مبدأ التخطيط و ذلك وفق الأيديولوجية الاشتراكية و ذلك ما سنتعرض له في العنصر التالي.

1-**البرنامج الثلاثي 1967-1969**: هذا البرنامج هو الخطوة الأولى للتخطيط في الجزائر و مهد الإعداد الخطط الرباعية وتحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد و لقد ارتكزت على تطوير قطاع المحروقات و توج قطاع النفط و المحروقات فيما بعد سنة 1971 .

من خلال الحرية بالتحكم القانوني لمواردها وتم ذلك بتأميم المناجم سنة 1966،و تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 ، تأميم البنوك سنة 1967 .

و هذا التحكم تطلب من الدولة الجزائرية نفقات كبيرة من أجل الاستثمار في جميع الميادين فمثلا 15 مليار من الدينارات من (1970-1973) و لقد تميزت مرحلة ما بعد المخططات التنموية بتزايد طلبات العمل، و يقابلها قلة عروض العمل و ذلك بالرغم من ارتفاع معدل التشغيل الذي وصل إلي حد توفير 1117330منصب عمل خلال 67-978 و 501000، منصب عمل خلال المخططين الخماسين خلال 1980-1989،مما زاد في نسبة ارتفاع معدل البطالة .

خاصة في أوساط الشباب» ففي الوقت الذي لم يستفيد فيه المعدل السنوي لعرض الشغل 75000 منصب خلال الفترة 1985-1990 ، فإن الطلب التراكمي للشغل لم يتوقف عن الزيادة ليبلغ في نفس الفترة المعدل السنوي المقدار 25000طلب هذا الفرق الشاسع بين العرض و الطلب ازداد اتساعا خلال السنتين الأخريين حيث عرفت عملية خلق المناصب الشغل انخفاضا ملحوظا ووصلت إلى معدل سنوي يقارب

60000 مقابل للطلب يفوق 250000 طلب التي يضاف لها من 25000 إلى 30000 منصب مفقود نتيجة تسريح العمال

إن منهج التخطيط المتبع حقق بالفعل خطوات هامة في مجال التشغيل سواء كمية من حيث معدلات النمو المذكور أو نوعية من خلال التطوير الكفاءات اليد العاملة عن طريق مؤسسات التعليم و التكوين المهني إلا أنه دائما لم يرقى لمستوى القريب من التشغيل الكامل إلا أنه هذا القطاع أي قطاع التشغيل في عهد المخططات حقق ديناميكية لا يستهان بها في سوق العمل الجزائري لما بعد المخططات و ذلك بفضل الاستثمارات المرصودة له. الاستثمار المعتمد الأولى بدأ لمتوسط سنوي نحو 3 مليار دج خلال المخطط الثلاثي 67/9 ، لينتقل إلى 9مليار دج خلال مخطط الرباعي الأول 70/73 .

جدول رقم: **مناصب العمل المحدثة خلال المخطط الثلاثي الأول**

| القطاعات | عدد المناصب المحدثة | % |
|---|---|---|
| الصناعة | 48100 | 44.6% |
| البناء والشغال | 10730 | 10% |
| التجارة و الخدمات | 17240 | 16% |
| النقل | 13610 | 12.6% |
| الادارة | 18000 | 16.8% |
| المجموع | 107750 | 100% |

من خلال هذا الجدول تبين لنا أنه تم الاعتماد على سياسة التصنيع كدليل على الأيديولوجية المتبعة آنذاك بحيث نجد أن أكبر نسبة جالبة لليد العاملة في القطاع الصناعي 44.6%.

**المخطط الرباعي الأول 1970-1973**

إن الاتجاه العام لهذا المخطط كان نحو رفع المستوي الثقافي للبلاد و ذلك تم التفسير عنه من خلال هدفين أساسين :

- تلبية الحاجات الاجتماعية للتربية .
- تلبية حاجات الاقتصاد للعمال المؤهلين

و استناد لهذين الهدفين استهدف المخطط إنشاء 265000 منصب عمل خارج الفلاحة أي بمعدل 68000 استخدام جديد في السنة .

**المخطط الرباعي الثاني 1674-1977**

فمن خلال هذا المخطط كان العمل على استهداف نمو لمناصب العمل يصل معدلها

إلى 8% و تركيز في ، القطاعات المنتجة .فلقد استهدف هذا المخطط (1100000) منصب عمل وقد شكلت فترة بداية المخطط الخماسي الأول مرحلة انتهاء استراتيجية النمو بعيد المدى (67-1980) و التي استهدفت الوصول إلى تحقيق الشغل الكامل لكل الطاقات البشرية .

استهدف المخطط الخماسي الأول (1980-1984) خلق 1177500 وظيفة جديدة موزعة بين القطاعات

جدول: **تطور طلبات وعروض الشغل**

| ***السنة*** | الطلبات | العروض |
|---|---|---|
| 1973 | 260000 | 80000 |
| 1974 | 140000 | 60000 |
| 1945 | 150000 | 54000 |
| 1976 | 120000 | 87000 |
| 1977 | 145000 | 92000 |
| 1978 | 104000 | 97000 |
| 1979 | 120000 | 82000 |
| 1980 | 105000 | 76000 |
| 1981 | 130000 | 98000 |
| 1982 | 130000 | 113000 |
| 1983 | 167000 | 157000 |
| 1984 | 183000 | 150000 |
| 1985 | 182000 | 138000 |
| 1986 | 165000 | 109000 |

المصدر: الديوان الوطني لليد العاملة

من خلال الجدول نجد أن حجم الطلبات يفوق عروض العمل المتوفرة و ذلك بالرغم من تبني أهداف المخططات التنموية هو القضاء على البطالة واستحداث فرص عمل تتناسب مع الطلبات العمل ،» فبرغم من المعدل المرتفع لنمو التشغيل فإن العرض الطلبات العمل أحدث عجزا معتبرا في هذا الميدان ففي الوقت الذي ينمو إجمالي السكان النشيطين بمعدل نمو قدره 40 % كان معدل التشغيل قدره بحوالي 4.6%الأمر الذي يؤكد وجود تباعد بين نمو السكان النشطين و عملية خلق العمل الجديدة «.

إن المتوسط السنوي لعدد مناصب الشغل التي تم خلقها بفضل هذه الاستثمارية في الفترة المذكورة هو 144500 منصب عمل، بينما كان المتوسط السنوي الحجم الاستثمار هو 42.2 مليار دج.

و على العموم فإن مشروع التنمية و المخططات التنموية منذ بدأها في سنة 1967 استندت إلى إطار نظري وفق أيديو لوجية اشتراكية ، مستلهمة من أعمال الاقتصادي الفرنسي

دي برنيس G.DeBerni، إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جدية للتخلص من وضعية التخلف و الاستعمار الجديد لابد أن تعتمد استراتيجية اقتصادية و اجتماعية شاملة ، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية للتحقيق و يكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذ لك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي بمخطط طويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية و اقتصادية جوهرية و شكل ما يسمى الصناعات المصنعة

**2-مرحلةالإصلاح الاقتصادي و تطور سوق العمل**

إن تحقيق معادلات عالية في تشغيل القوى العاملة المتعطلة هو أحد أهم المكاسب الكبرى لسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خاصة في عهد ما بعد التخطيط أو المخططات التنموية الرباعية و الخماسية .
فالقفزة التي حققها قطاع التشغيل منذ سنة 1967 وهي سنة بداية تنفيذ المخططات، خلفت ديناميكية جديدة بفضل حجم الاستثمارات في هذا القطاع و الذي بدوره حقق نمو في عدد العمال .

إن النتائج الرقمية التي تبرز هذا الارتباط متمثلة في قفزة عدد العمال المشتغلين عام من 1.75مليون عامل إلى 2.65مليون عامل سنة 1977، ثم إلى أكثر من 4مليون عامل سنة 1987 و هو تطور سريع و قوى جعل معامله يرتفع في فترة عشرين سنة برقم 2.3مليون مرة أي أكثر بنسبة 30% من معامل مضاعفة السكان إلا أن الجم الاستثماري الصافي الذي تم إنجازه، خلال نفس الفترة، كان قويا أيضا وعرف تدفقا يبلغ 844 مليار دج

لقد كانت أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر هو الاهتمام بقطاع التعليم و التكوين لتأهيل القوى العاملة من أجل تحقيق التنمية ،بحيث تم ربط مؤسسات التعليم والتكوين بالمؤسسات الاقتصادية أي عملت الدولة على الاهتمام بالموارد البشرية و تطويرها وهذا ما نصت عليه المـادة الخامسة من قانون المخـطط الخماسـي الأول رقم (80-11) بتاريخ 12ديسمبر 1980بحيث نص على أن الهدف الرئيسي هو تعبئة الطاقات الوطنية و كفاءاتها ، هذا الهدف تضمن تحسين مستوى استغلال الموارد البشرية و المادية وذلك لنقص و ضعف الإطارات الجزائرية وكذا جهلها بالتنظيم و التسيير الإداري و الاقتصادي و ذلك من أجل أن تجد الجزائر مكانا لها في ظل التحديات الاقتصادية و الثقافية ولهذا فقد وجدت المؤسسات الوطنية نفسها مضطرة إلى إتخاذ أحد هذين الإجرائيين أو الأخذ بهم معا:

أولا: مراجعة سياسة التشغيل على حساب الجانب الاجتماعي بحيث و جدت المؤسسات الوطنية نفسها تعاني من بروز حالات في فائض التشغيل وهذا ناتج عن سوء أو عدم التسير العقلاني الناتج عن قلة الخبرة ذو التجربة في ميدان التنظيم و التسيير وهذا اقتضى تخفيض حجم التشغيل ونجم عنه إخراج عدد من العمال الذين قدر أنهم في الحقيقة غير منتجين في أعمالهم، وأن خروجهم لن يؤثر على الإنتاج ، بل ينقص على المؤسسة فائض البطالة المقنعة،لأنهم عمال يستترون ببطالتهم بقناع ظاهري وهو العمل هو و كانت نتيجة هذا تسريحهم تخفيض من نسبة البطالة المقنعة من 63000عامل (9.5%) سنة 1980إلى 21000 عامل (2.7%) سنة 1985 فإلى 4000 عامل 0.4 % سنة 1987

ثانيا:عدم إدخال قوى عاملة جديدة في المؤسسات الوطنية حتى يتم التخلص من فائض الأيدي العاملة ( البطالة المقنعة ) .

هذين الإجرائين زادا من حجم البطالة الصريحة – السافرة – خصوصا مع تناسي قوة العمل التي تبلغ 4 % سنويا في هذا الوقت أصبح من الضروري البحث عن حلول تجنب الاقتصاد الوطني المزيد من البطالة السافرة فلجأت السياسة المالية للدولة نحو تفعيل مجال الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.

و بدأت تدريجيا بالتنازل على فرص الاستثمار للقطاع الخاص مع الاحتفاظ احتكار الدولة على التجارة الخارجية و عدم رفعها للدعم الاقتصادي على بعض المستهلكات والتجهيزات.

و يمكننا ملاحظة تطور اليد العاملة في القطاع الخاص من خلال المؤشرات التالية:

جدول رقم: **تطور الشركات الخاصة (1966 – 1980 )**

| الحجم | 1966 | 1969 | 1974 | 1977 | 1980 |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 – 4 عمال | - | 2201 | 3201 | 3339 | 5000 |
| أكثرمن 5ع مال | - | 1845 | 2618 | 2731 | 4387 |
| المجموع | 3358 | 4046 | 5819 | 0670 | 9387 |

D.Liabes.capital privé et patron d’industrie en Algerie.CREAD .Alger.1984 p 419

نلاحظ أنه تدريجيا تم رفع عدد المؤسسات الخاصة و التي وصلت كأقصى حد سنة 1980 إلى 5000 مؤسسة التي تضم عمالها 4 عاملين ،و هذا كاستجابة مبدئية لفتح مجال الاستثمار للخواص ، و رغم التوسع السريع في توفير مناصب الشغل و ارتفاع نسبة التشغيل من المجموع الكلي للقوى العاملة إلا أنها لم تكن تحقق معدلات تؤكد حقيقة أنها قريبة من مستوى التشغيل الكامل.

" فتم رفع الرقم الاستثماري تقديري لسنة 1988 إلى مليار دج إلا أنه أقل من حجم تطور القوة العاملة الذي هو نحو 200000 شخص في العام و قابله رقم مناصب العمل إلى 116000 منصب جديد"

إن الهدف من رفع معدلات الاستثمار هو خلق ديناميكية في قطاع التشغيل في الجزائر الذي يعاني في وقت واحد من فائض في اليد العاملة في المؤسسات الوطنية – ناتج عن سياسة تطبيق التشغيل الكامل مما خلق قوة عمل غير منتجة – و نمو في في قوة العمل المتعطلة إلا أن مستويات هذا الاستثمار بقيت عاجزة أمام هذا التحدي الاقتصادي و الاجتماعي الخطير المتزامن مع أحداث أزمة 5أكتوبر 1988 الناتجة عن الخلل في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري أفرزته الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن ، انتشار البطالة ،و البيروقراطية ، وأيضا تدهور المستوى المعيشي للمواطن .

"بحيث وصل عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول السداسي من سنة 1988 حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية حوالي 6 مليون شخص ما يعادل 22% من السكان الجزائر ، ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى 28.26%سنة 1998مقابل ما يقدر 9% سنة 1986"

جدول رقم: توسع التشغيل 1967-1985

| الحجم | 1967 | 1973 | 1978 | 1982 | 1985 |
|---|---|---|---|---|---|
| القادرين على العمل | 2.5 | 2.8 | 3.5 | 4.3 | 4.5 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المشتغلون | 1.72 | 2.18 | 2.83 | 3.4 | 3.9 |
| نسبة التشغيل | 75 | 76.5 | 81 | 80 | 86.3 |

المصدر: الديون الوطني الاحصاء ، العدد 5 1986ص 34.

نلاحظ في كل مرة في قوة العمل و يقابلها نمو في الوظائف لكنها تصل لمستوى عال من التشغيل لقوى عمل " قدرت طلباتها سنة 1985 ب 182827 طالب عمل يقابلها عرض 138.511عرض للوظيفة و تم توظيف 102.873عامل"

فالرغبة في تطوير الاقتصاد الوطني و إنعاشها جعل المسؤولين على التسير في البلاد على اتباع نمط جديد من التسير اعتمد على إعادة الهيكلة لجميع القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد اللامركزية في التسير و اعتماد سياسة التطهير المالي من أجل تخفيف الخزينة المالية أعباء الخسارة الناتجة سوء تسير المؤسسات العمومية الاقتصادية ، فشجعت كمرحلة أولية على التنازل على المؤسسات العمومية الخاسرة لصالح القطاع الخاص الجزائري أو فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي ، أو ما سمي بالخوصصة و التي أدت إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية و ذلك من أجل تشجيع الاستثمار.

فلقد أدت سياسة الاستثمار إلى رفع الإنتاج و تحسين نوعيته من خلال روح المنافسة التي تنشأ بين المؤسسات الاقتصادية هذا من جانب اقتصادي ، أما اجتماعيا فقد أدت الخوصصة إلى تسريح العمال و هذا عملا بتوصيات البنك الدولي الذي يرى أنه يتعين على الحكومات أن تقوم بتسريح العمال الزائدين عن الحاجة قبل البدء في عملية خصخصة المؤسسات ،و ذلك للسماح لأصحاب المؤسسات إعادة هيكلتها و إنعاشها من جديد ،هذا التسريح للعمال زاد من الاختلالات في سوق العمل الجزائري بحيث " أوضح وزير المساهمات و ترقية الاستثمار السيد عبد الحميد طمار أن عملية الخوصصة التي انطلقت بها الحكومة قد أفضت إلى خوصصة 333 مؤسسة عمومية خلال سنة 2005 .70 % هي هذه المؤسسات كانت تعاني من أزمة مالية في مختلف المجالات ، وهي العمليات التي سمحت بجمع 91 مليار دينار و الحفاظ على 9000 منصب عمل و خسارة ما يقارب 23 ألف منصب عمل"

رغم ذلك فإن المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد رودريغو راتو أبدى عدة تحفظات على برامج الاستثمارات التي تعتمدها الجزائر كونها لم تساهم بشكل فعال في التغلب على نسب البطالة، فهو يرى أن معدل النمو الاقتصادي السنوي الذي تسجله الجزائر ما زال متوسطا حيث تدحرج من مستوى قريب من 7 % عام 2003 إلى 5.5 % عام 2004 ،جراء تراجع الاستثمارات العمومية و هو ما يدل على أن الهيكلة الاقتصادية في الجزائر بحاجة إلى إعادة النظر بما يسمح بالانتقال إلى تحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعا حتى يتم مواجهة البطالة بكفاءة تؤدي إلى الالتحاق بمعدلات البطالة المقبولة عالميا والتي تتراوح في الاقتصاديات الأكثر ديناميكية و نمو في العالم في

مستويات ما دون 10 % )وهذا ما استدعى طرح 145 مؤسسة كبرى مثل صيدال ، مركب سوناكوم ، فنادق الأوراسي السفير و غيرهم للخوصصة ضمن استثمار أجنبي.

و قد تم تحديد أهم معالم الإصلاح المؤسسات الهيكلي ضمن ندوة بحث حول ملف الإصلاح الاقتصادي بالجزائر من أجل إنشاء نظام اقتصادي قوي لا يهتز تحت تأثير المنافسة ،و كان عنوان هذه الندوة " الإصلاحات الاقتصادية رهانات و ضغوطات " و قد نشط هذه الندوة الخبير الاقتصادي الجزائري بكندا الطيب حفصي بمشاركة عدة مختصين جزائريين و فرنسيين .

و تم تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في ملف الإصلاح :

1- التحدي الأول لأي نجاح اقتصادي يكون من خلال تجديد الخيارات الدقيقة و الأهداف المحددة.
2- تهيئة محيط العمل المؤسسات و جعلها أكثر إنتاجا و تأهيلا مع التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمساعدتها على خلق الثروة و فرص العمل .
3- تأهيل المؤسسات و تحسين خدماتها و إصلاح هيئات العمل وفق قاعدة تقسيم الأدوار،بعيدة عن تداخل الصلاحيات و مركزية القرار و هي أكبر تحدي للمؤسسات الجزائرية

رأينا أن ملف التشغيل والبطالة يطرح عدة سياسات تنموية تختلف من بلد لآخر ،وذلك وفق التوجه الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة ، وهذا من أجل التخفيف من البطالة والتي ساهم في تفاقمها الفجوة المتزايدة بين مستويات العرض والطلب على الوظائف في سوق العمل ،مما جعل من سياسة التشغيل الكامل استراتيجية بعيدة التحقيق ،ومن أجل ذلك لجأت بعض الدول إلى طرح بديل للتوظيف الكامل ،تمثل في البرامج التشغيلية ذات طابع العقود وبصفة مؤقتة محاولة منها لخلق نوع من التوازن.